858 مليون دينار مكاسب أسبوعية للقيمة السوقية.. بارتفاع نسبته 2,1٪

«فوتسي» تقفز بسيولة «البورصة» إلى 85,3 مليون دينار

إقبال لافت على أسهم السوق الأول والمؤشر يرتفع 2,3٪ بنهاية تعاملات الأسبوع

شريف حمدي

قفزت السيولة المتدفقة لبورصة الكويت خلال جلسة امس بشكل لافت، وذلك على وقع مراجعة دورية لمؤشر فوتسي راسل لأوزان الأسهم الكويتية المدرجة بالمؤشر العالمي، لتتجاوز سيولة امس 85,3 مليون دينار ارتفاعا من 60,4 مليون دينار أول من امس، وتقدر السيولة الأجنبية بنحو 25 مليون دينار تشكل 39٪ من الإجمالي استقبلتها البورصة خلال مزاد الإغلاق.

وكان سهم بيت التمويل الكويتي «بيتك» الأكثر استحواذا على السيولة امس بـ 14 مليون دينار، تلاه سهم الوطني بـ 11,9 مليون دينار، اما سهم زين فحل ثالثا بسيولة 6,7 ملايين دينار، وسهم بوبيان بـ 5,2 ملايين دينار، إضافة إلى سهم اجيليتي الذي حل خامسا بالترتيب بسيولة اجمالية قريبة من 5 ملايين دينار.

وعلى مستوى التعاملات الاسبوعية، استمر الزخم الشرائي للأسهم القيادية وخاصة المدرجة بالسوق الأول، لتواصل البورصة الكويتية تحقيق المكاسب اللافتة على مستوى كل المؤشرات والمتغيرات، وفي مقدمتها القيمة السوقية التي ارتفعت بنسبة 2,1٪ من خلال اضافة 858 مليون دينار مكاسب ليصل إجمالي القيمة السوقية إلى 41,36 مليار دينار ارتفاعا من 40,5 مليار دينار نهاية الأسبوع الماضي.

كما ارتفعت السيولة على ضوء الإقبال على الأسهم ذات القيم السعرية المرتفعة بنسبة 15٪ بمحصلة اسبوعية 271 مليون دينار ومتوسط يومي 54 مليون دينار وذلك ارتفاعا من 235 مليون دينار بمتوسط يومي 58 مليون دينار الأسبوع الماضي، علما بأن جلسات الاسبوع الماضي اقتصرت على 4 جلسات جراء تعطل السوق لإجراء انتخابات مجلس الأمة.

فيما قفزت كميات الأسهم المتداولة بنهاية التعاملات الأسبوعية بنسبة 82٪، إذ بلغت كميات التداول خلال الاسبوع 1,277 مليار سهم ارتفاعا من 700 مليون سهم الأسبوع الماضي.

وأنهت البورصة التعاملات الاسبوعية على تحقيق المكاسب على مستوى كل المؤشرات، وذلك على النحو التالي:

● ارتفع مؤشر السوق الأول بنسبة 2,3٪ بإضافة 174 نقطة ليصل المؤشر إلى 7778 نقطة مقارنة بـ 7604 نقطة الاسبوع الماضي.

● حقق مؤشر السوق الرئيسي ارتفاعا بنسبة 1,4٪ بإضافة 77 نقطة ليصل المؤشر إلى 5448 نقطة مقارنة بـ 5371 نقطة الأسبوع الماضي.

● ارتفع مؤشر السوق العام بنسبة 2,1٪ بمكاسب بلغت 145 نقطة ليصل إلى 7003 نقاط ارتفاعا من 6858 نقطة الأسبوع الماضي.

وعلى مستوى تعاملات الأجانب على الأسهم القيادية المدرجة بالسوق الأول، استمرت حالة الاستقرار خلال الاسبوع، حيث حافظ الاجانب على نسب ملكياتهم في 20 سهما مقابل تقليصها في 6 اسهم، بينما ارتفعت في 5 اسهم، هي ارزان والمباني وميزان والمتكاملة وشمال الزور.

وبلغت قيمة ملكيات الأجانب في أسهم السوق الأول وفقا لبيانات البورصة بتاريخ 14 يونيو الجاري نحو 5,17 مليارات دينار، مقارنة بـ 5,05 مليارات دينار الأسبوع الماضي.

المسافرون من الكويت في «مأمن» للتذاكر الصادرة قبل تاريخ 15 يونيو الجاري

مصر توقف إصدار تذاكر الرحلات التي لا يتضمن خط سيرها المرور بالقاهرة

عبدالرحمن الخرافي: مكاتب انتهجت «حرق الأسعار» لزيادة المبيعات.. وأثرت سلباً على الشركات الملتزمة بالقوانين

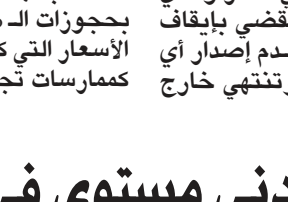
عبدالرحمن الخرافي

علي إبراهيم

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة ان بعض المسافرين ومكاتب السياحة والسفر قاموا خلال الفترة الماضية بإجراء حجوزات من مصر عبر نظام يسمى «السوتو» «SOTO» وهي تذاكر تبدأ وتنتهي خارج مصر، ولا تتضمن خط السير أي نقاط داخل جمهورية مصر العربية. وأمس، قامت سلطات الطيران المدني المصري بوقف العمل بالنظام لما له من أضرار على الاقتصاد المصري.

وفي هذا السياق، قال عضو مجلس إدارة اتحاد مكاتب السياحة والسفر الكويتية، عبدالرحمن الخرافي، إن حجوزات المواطنين والمقيمين التي تمت عبر مكاتب سياحة وسفر في مصر بنظام «SOTO» قبل تاريخ 15 يونيو الجاري آمنة، محذرا في الوقت ذاته المواطنين والمقيمين من اللجوء إلى خيارات السفر بتلك الطريقة في الوقت الراهن بعد تعميم السلطات المصرية بمنعها حتى إشعار آخر.

وأشار الخرافي في تصريح خاص لـ«الأنباء» إلى أن قرار السلطات المصرية بإيقاف حجوزات الطيران بنظام «SOTO» أربك حسابات العديد من مكاتب السياحة في الكويت والتي كانت تستأثر بحصة سوقية ملحوظة إثر قيامها بحجوزاتها من مكاتب مصرية بالجنيه المصري للاستفادة من فارق السعر في جذب شريحة كبيرة من العملاء.

وأشار الخرافي إلى أن حجوزات السفر بطريقة «SOTO» تستفيد منها بعض شركات السياحة في السوق الكويتي لكل حجوزاتها، إذ تقوم بالحجز بين نقطتين من دون المرور بأي من الوجهات المصرية، الأمر الذي لحظته سلطات الطيران المدني في مصر والذي أصدرت بموجبه تعميما يقضي بإيقاف العمل بنظام «SOTO» وعدم إصدار أي تذاكر طيران لرحلات تبدأ وتنتهي خارج جمهورية مصر العربية، أو الوجهات التي لا يتضمن خط رحلتها أي نقاط في مصر اعتبارا من 15 يونيو الجاري حتى إشعار آخر.

ولفت الخرافي إلى أن أوجه استفادة بعض مكاتب السياحة المحلية من تلك الحجوزات كانت ترتكز على 3 معايير رئيسية تحقق لها فائدة في السوق وتأتي كالتالي:

1ـ فروق الأسعار: إذ يؤثر فرق سعر الصرف للعملات بين السوق الرسمي والسوق الموازي في مصر فرصة للعديد من الشركات في إجراء الحجوزات عبر مكاتب مصرية، ومن ثم التحاسب بأسعار التحويل في السوق الموازي وهو ما يشكل معدل ربح إضافي قياسا إلى فرق الأسعار بين السوقين الرسمي والموازي، وهو أمر بدأ بممارسته أفراد أيضا لجأوا إلى الحجز من مصر طمعا في فرق السعر.

2ـ ميزة تنافسية: إذ إن المنافسة الشديدة في سوق السفر في الوقت الراهن تطلب أن توفر العديد من الشركات مميزات تنافسية لعملائها، وتظل فروق السعر هي الميزة الأكثر جذبا للعملاء.

3ـ قاعدة العملاء: توفر الأسعار التنافسية التي تقدمها تلك الشركات فرصة لها لتقوية قاعدة عملائها، إذ ستستقطب شريحة جديدة من العملاء الذين يبحثون عن الميزة التنافسية.

وأشار الخرافي إلى أن ممارسات تلك الشركات انعكست سلبا على بقية القطاع وخصوصا الشركات الملتزمة بتطبيق القوانين واللوائح المنظمة للعمل في سوق النقل الجوي وشركات السياحة والسفر في البلاد، والتي تعمل وفق نظام الحوافز لتحقيق العائد المناسب لها، ولكن ممارسات تلك الشركات بحجوزات الـ «SOTO» تشبه سياسة حرق الأسعار التي كانت تنتهجها بعض الشركات كممارسات تجارية خاطئة في وقت سابق.

خلال الشهر الماضي.. نظراً لانخفاض الصادرات الكويتية 22٪ إلى 699 مليون دولار

فائض الكويت التجاري مع اليابان يتراجع إلى 572 مليون دولار

كونا: أظهرت بيانات حكومية يابانية أمس، تراجعا في فائض الكويت التجاري مع اليابان بنسبة 28٪ للمرة الثانية على التوالي في شهر مايو الماضي مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي ليصل إلى 80,9 مليار ين (572 مليون دولار) نظرا لضعف الصادرات.

وذكرت البيانات التي أوردتها وزارة المالية اليابانية في تقرير أولي انه رغم هذا التراجع فإن فائض الكويت التجاري مع اليابان ظل بذلك إيجابيا لمدة 15 عاما وأربعة أشهر، إذ لاتزال الصادرات تعوض الواردات من حيث القيمة.

وأضافت أن إجمالي الصادرات الكويتية إلى اليابان تراجع بنسبة 22٪ على أساس سنوي في الشهر الماضي ليصل إلى 98,8 مليار ين (699 مليون دولار) للمرة الأولى منذ ثلاثة أشهر فيما نمت وارداتها من اليابان للشهر الـ 13 على التوالي بنسبة 24,6٪ لتصل إلى 18 مليار ين (127 مليون دولار).

وأشارت البيانات إلى أن فائض الشرق الأوسط التجاري مع اليابان تراجع في الشهر الماضي بنسبة 33,5٪ ليصل إلى 712 مليار ين (5 مليارات دولار) مع انخفاض الصادرات المتجهة إلى اليابان من المنطقة بنسبة 23,3٪ مقارنة بالعام السابق.

وأوضحت أن النفط الخام والمنتجات المكررة والغاز الطبيعي المسال والموارد الطبيعية الأخرى التي تمثل نسبة 95,5٪ من إجمالي صادرات المنطقة إلى اليابان تراجعت في الشهر الماضي بنسبة 22,5٪ فيما ارتفعت واردات المنطقة من اليابان بنسبة 37٪ بسبب الطلب على السيارات والآلات والصلب.

وذكرت أن ثالث أكبر اقتصاد في العالم سجل في الشهر الماضي عجزا تجاريا عالميا للشهر الـ22 على التوالي بقيمة 1,4 تريليون ين (9,7 مليار دولار) الا أنه انخفض بنسبة 42٪ عن العام الماضي وذلك بسبب انخفاض فواتير الطاقة.

ووفقا للبيانات ارتفعت صادرات ثالث أكبر اقتصاد في العالم بنسبة 0,6٪ مقارنة بالعام السابق بفضل الطلب القوي على شحنات السيارات وآلات البناء والتعدين والأدوات العلمية والبصرية.

وبينت أن الواردات تراجعت بنسبة 9,9٪ بفضل انخفاض أسعار الطاقة خاصة النفط الخام والفحم والغاز الطبيعي المسال، لافتة إلى أن الصين ظلت في الشهر الماضي أكبر شريك تجاري لليابان تلتها الولايات المتحدة.

الذهب عند أدنى مستوى في 3 أشهر.. بضغط صعود الدولار

رويترز: تراجعت أسعار الذهب إلى أدنى مستوى في ثلاثة أشهر خلال تعاملات أمس، وذلك مع ارتفاع الدولار بعدما ألمح مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) إلى أنه سيقدم على المزيد من رفع أسعار الفائدة هذا العام. وخلال جلسة التعاملات أمس، هبط الذهب في المعاملات الفورية 0,4٪ إلى 1935,09 دولارا للأوقية (الأونصة) مسجلا أدنى مستوياته منذ 17 مارس الماضي، وانخفضت العقود الأميركية الآجلة للذهب 1,1٪ إلى 1947,10 دولارا. وأشار مجلس الاحتياطي في توقعات اقتصادية جديدة إلى أن الاقتصاد الأقوى من المتوقع وتراجع التضخم بوتيرة أبطأ سيؤديان إلى رفع محتمل لتكاليف الاقتراض بمقدار نصف نقطة مئوية أخرى بحلول نهاية العام.

وقال براين لان، من جولد سيلفر سنترال في سنغافورة «توقعات رفع سعر الفائدة مرتين أخريين ضغطت على الذهب وقد تشهد الأسعار مزيدا من ضغوط البيع»، وارتفع مؤشر الدولار مما جعل المعدن الأصفر أكثر تكلفة لحائزي العملات الأخرى.

زادها بمقدار 25 نقطة أساس إلى 3,5٪.. وتعهد بالعمل على خفض التضخم إلى 2٪

«المركزي الأوروبي» يرفع الفائدة لأعلى مستوياتها في 22 عاماً

«الفيدرالي» علق رفع الفائدة لأول مرة منذ مارس 2022.. بعد زيادتها 10 مرات إلى 5٪ و5,25٪

وكالات: رفع البنك المركزي الأوروبي أمس معدلات الفائدة الرئيسية بمقدار ربع نقطة مئوية (25 نقطة أساس) في ثامن زيادة على التوالي في إطار سياسة التشديد النقدي لمكافحة التضخم في منطقة اليورو، لتصل بذلك إلى مستوى 3,5٪، وهو أعلى مستوى في 22 عاما، أي منذ عام 2001.

وقال البنك في بيان، ان التضخم يتباطأ، لكن من المتوقع أن يظل مرتفعا للغاية لفترة طويلة جدا، حيث ترك البنك الباب مفتوحا أمام المزيد من الزيادات، ليواصل معركته لكبح التضخم حتى في ظل تراجع اقتصاد منطقة اليورو.

وكان الاقتصاديون والأسواق توقعوا بأغلبية ساحقة أن يتم رفع سعر الفائدة على الودائع خلال اجتماع البنك أمس بمقدار 0,25٪ إلى 3,5٪، كما يوجد إجماع بين المحللين والمستثمرين على زيادة أخيرة في يوليو المقبل، ما سيرفع الفائدة إلى 3,75٪ لتبقى عند هذا المستوى لعام تقريبا.

وفي حال تمت الزيادة المتوقعة في يوليو المقبل حسب التوقعات، ستترجم إلى رفع الفائدة من قبل البنك المركزي الأوروبي بـ 425 نقطة أساس منذ يوليو الماضي. وقال البنك المركزي، الذي يضم 20 دولة تشترك في عملة اليورو، إنه يتوقع أن يظل التضخم فوق نسبة 2٪ التي يستهدفها حتى عام 2025 وألمح مجددا إلى المزيد من الزيادات في أسعار الفائدة الأشهر المقبلة.

«الفيدرالي» يثبت الفائدة

وفي سياق آخر، قرر الاحتياطي الفيدرالي الأميركي أول من أمس، الإبقاء معدل فائدته الرئيسية بين 5٪ و5,25٪، معلقا رفع هذا المعدل للمرة الأولى منذ مارس 2022 بعد 10 زيادات متتالية، لكن مسؤوليه توقعوا بغالبيتهم إعادة رفع معدل الفائدة بحلول نهاية 2023.

وبعدما رفع المركزي الأميركي معدلات الفائدة عشر مرات متتالية اعتبارا من مارس 2022، صوتت لجنة تحديد معدلات الفائدة في الاحتياطي الفيدرالي لصالح الإبقاء على معدلات الفائدة الحالية التي تراوح بين 5 و5,25٪، وفق بيان للهيئة.

وقال الفيدرالي في بيان إن هذا القرار الذي اتخذ بإجماع أعضاء لجنة السياسة النقدية سيتيح «تقييم المعلومات الإضافية وتداعياتها على السياسة النقدية»، علما أنه رفع إلى 1٪ توقعاته لنمو إجمالي النات ج المحلي في الولايات المتحدة للعام 2023، مقابل 0,4٪ في شكل مسبق في مارس، فيما خفض في شكل محدود جدا توقعاته للتضخم إلى 3,2٪ مقابل 3,3٪ في مارس.

وعلى الرغم من حملة تشدد نقدي شرسة، لايزال معدل التضخم أعلى بكثير من مستوى 2٪ المستهدف، في حين أن البطالة تقارب أدنى مستوياتها تاريخيا، وجاء في بيان الفيدرالي أن إبقاء معدلات الفائدة على حالها يوفر لصناع القرار في «لجنة السوق المفتوحة» هامشا من الوقت «لتقييم مزيد من المعلومات وتداعيات ذلك على السياسة النقدية».

يذكر أن الفيدرالي كان قد رفع الفائدة 10 مرات منذ مارس من العام الماضي لتبلغ 5,25٪ في خطوة للوصول بمعدلات التضخم إلى المستوى المستهدف البالغ 2٪.

وقام الفيدرالي برفع سعر الفائدة 7 مرات في 2022، في اجتماعات خلال أشهر مارس ومايو ويونيو ويوليو، وسبتمبر، ونوفمبر وديسمبر، ورفع الفيدرالي أسعار الفائدة 3 مرات بواقع 25 نقطة لكل مرة في فبراير ومارس ومايو 2023، بينما يتبقى 4 اجتماعات أخرى على مدار العام، وسيكون قرار الاجتماع القادم في 26 يوليو المقبل، وجاء القرار الأخير متوافقا مع التوقعات.